مجلة تكريت للعلوم الهندسية/المجلد 19/العدد 1/ اذار 2012، (1-12)

رؤية نقدية للسمات المميزة للنسيج الحضري الإسلامي

م.د رشيد حميد ياسين
مدرس
قسم الهندسة المدنية- جامعة تكريت

أ.د عوني كامل شعبان
استاذ
كلية الهندسة- جامعة مسقط

أ.د محسن عبد الحميد
أستاذ
كلية التربية- جامعة بغداد

الخلاصة

مع بداية انحسار موجة الطراز العالمي، في أعقاب مرحلة الحداثة، وعلى أعتاب مرحلة ما بعد الحداثة، في الربع الأخير من القرن العشرين، حين تعالت صيحات المناداة بالعودة إلى القيم التراثية والتاريخية، والكشف عن مقومات الهوية في نظرية العمارة الغربية، انبرى المفكرون المعماريون، من العرب والمسلمين، إلى استقراء الموروث العمراني، محاولين الكشف عن هوية العمارة العربية والإسلامية في ثنايا النصوص المعمارية التراثية؛ فكان النسيج الحضري للمدن التقليدية التراثية، بنمطه العضوي المتضام، وأزقته الضيقة الملتوية، وفناءاته المغلقة، وارتفاعاته المنخفضة، (في نظر الكثيرين منهم) من أبرز ثوابت هوية العمارة العربية والإسلامية.

ولكن التحليل البنيوي للنسيج الحضري أوضح العديد من القضايا التي تفسر هذا المفهوم، وهي : يمثل النسيج الحضري المتضام، والفناءات الداخلية حلولا مناخية لظروف زمانية ومكانية، تناسب مستوى التطور التكنولوجي وقتذاك، ولم يكن استجابة لمتطلبات إسلامية أو عربية.تمثل عضوية النسيج الحضري انعكاسا لغياب أو ضعف السلطة المركزية، وعدم قدرتها على إعداد التخطيط المسبق للمدن والمحلات، ولم تكن مقصدا تخطيطيا أو معماريا.

وهكذا فإن هذا البحث يقدم تصورا إسلاميا لهذا المفهوم، بمنظور مغاير لما ألفته الدراسات السابقة.

الكلمات الدالة

البنى العميقة، البنى السطحية، الطراز العالمي، هوية العمارة، النمط، الخصوصية، الصحن الداخلي، التخطيط المسبق.

Criticizing Review for the Significant Characteristics of the Islamic Urban Fabric

Abstract

In the beginning of the International Style receding, at the modernism stage breeches, and the post-modern start, in the last quarter of the previous century, when Architects and Thinkers called to return to heritage and historical worth, to obtain the architectural identity, the Architects and Thinkers of Arab and Muslims got back inducing the ancient architectural heritage of towns and buildings, to reveal the Arabic and Islamic identity.

The Urban Fabric of these ancient towns was, as a result, one of the most important pedestals of deep-seated characters of the Islamic and Arabic identity, through its organic pattern, co-operative condensed fabric, close bendy lanes, and closed courtyards. But the structural analyses of the ancient urban fabric, in this paper,

clarified some facts, the Condense Fabric and the closed courtyards were a synchronic solution of the climatic circumstances, fitting the synchronous technical evolution, the Organic Pattern of the Urban Fabric was a reflection of the absence or weakness of the central authority, that couldn't make initial planning of towns and sectors.

This research approves an Islamic doctrine for urban fabric, deeply different of the current in the previous studies.

Key words

Deep structures, Surface structures, International style, Architecture Identity, Type, Privacy, courtyard, pre-planning.

المقدمة

لا يخفى أن بنية النسيج الحضري، ومنذ نشوء نماذجه الأولى في بداية استقرار المجتمعات الزراعية، وما تلى ذلك من تغيرات كبيرة، بتأثير ظهور عدد من الاختراعات والثورات العلمية والفكرية، تخضع لعدد كبير من المؤثرات البنيوية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وذلك على امتداد العصور التاريخية والمواقع الجغرافية، ومتغيراتها البيئية والديموغرافية. (والبنية: عبارة عن نسق من العلاقات الباطنية، له قوانينه الخاصة المحايثة، من حيث هو نسق يتصف بالوحدة الداخلية والانتظام الذاتي، على نحو يفضي فيه أي تغير في العلاقات إلى تغير في النسق نفسه، وعلى نحو ينطوي معه المجموع الكلي للعلاقات على دلالة يغدو معها النسق دالاً على معنى)[1] فهي، إذن، تمثل العلاقات بين الأشياء وليست الأشياء ذاتها، وتقع بمستويين، بحسب درجة ثباتها: بنى عميقة ثابتة وبنى سطحية متغيرة [2].

والبنى العميقة في العمارة تقسم إلى نوعين: البنى العميقة في عالم الغيب، وتمثل البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية والجمالية المستمدة من الوحي الإلهي (القرآن الكريم والسنة النبوية) التي تقيد وتضبط حركة العمارة من الداخل على وفق ما أراد الإسلام. والبنى العميقة في عالم الشهادة، وتمثل بنى عالم المحسوسات: وهي كون العمارة محتوى للنشاطات الإنسانية، ومكيفا للمناخ الطبيعي، ورمزا ثقافيا، ومستهلكا للمصادر الطبيعية [3].

وهكذا أخذ النسيج الحضري أنماطا متعددة في هيئاته الشريطية والدائرية والمتعامدة والمتراكزة، وغير ذلك؛ نظرا لتشابك وتعدد المؤثرات، وتنوعها من حين لآخر، ومن موقع لآخر. وبصورة عامة يمكن تصنيف الأنماط المختلفة للنسيج الحضري، عبر التاريخ، إلى نمطين أساسيين:

- النمط الهندسي المنتظم.
- النمط العضوي غير المنتظم.

يتولد النسيج الحضري عن تداخل البنى العميقة للعمارة في كل من عالمي الغيب والشهادة، في عصر من العصور، وضمن موقع جغرافي محدد، بما يمليه من خصائص إقليمية وديموغرافية وعرقية وتكنولوجية وثقافية. وإن النمط الذي يأخذه النسيج الحضري يتولد عن هذه البنى بتفاعلها مع المتغيرات الظرفية، عبر أجيال عديدة، من خلال تناقله في الذاكرة الجمعية للمجتمع الذي يولد فيه، ويتنامى متخذا مخططا ذهنيا، يتجسد بنماذج ملموسة (نصوصا معمارية وتخطيطية)، يتكرر استخدامها وتهذيبها (إضافة وإزاحة وحذفا)[4]، لفترات قد تطول كثيرا، حتى تحصل متغيرات جذرية في الظروف التزامنية، كالثورات التكنولوجية والعلمية والسياسية، التي تؤدي إلى ظهور مواد إنشائية ووسائل بناء جديدة، وحاجات ومتطلبات حياتية، وأنظمة اجتماعية وسياسية واقتصادية حديثة، تقود بالتالي إلى تطورات في الهيئة الحضرية والأنماط التصميمية المعمارية، تنشأ عنها نماذج جديدة، يتكرر استخدامها، لتصبح أنماطا جديدة.

ولما كان النسيج الحضري يمثل نمطا متغيرا، ولو بصورة بطيئة وبفترات متباعدة، فإن الدعوة إلى تركيز نظرية العمارة الإسلامية الموروث العمراني، بما فيه النسيج العضوي المميز لهذا الموروث التقليدي، والصيحات المنادية بتبني بعض عناصر بنية النسيج العضوي السطحية (على سبيل المثال: عضوية النسيج الحضري، الصحن الداخلي، إلغاء التخطيط المسبق)، انما هي دعوة للرجوع إلى البنى السطحية للعمارة الإسلامية في أشد مراحلها تخلفا، وهو الموروث العمراني الذي وصل الينا من مرحلة أواخر أيام الدولة العثمانية، بما آلت إليه وقتذاك من انحطاط في بناها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية.

كما إن هذه الدعوة تاتي مجانبة للبنى العميقة في (عالم الغيب) المستنبطة من الوحي الإلهي، والبنى العميقة في عالم الشهادة، وما تنشأ عنها من تطور في التكنولوجيا العصرية، وتطور المتطلبات الحياتية المتسقة معها، وتطور وسائل التحكم البيئي والتكييف الصناعي، وبالتالي ثقافة المجتمع وانعكاسها على العمارة.

ولغرض اختبار ذلك يمكن تحليل بعض هذه العناصر بنيويا، وكما يأتي:

عضوية النسيج الحضري

إن عضوية النسيج الحضري الذي وصل إلينا عن المراحل المتأخرة من حياة الدولة الإسلامية، ولاسيما للمناطق السكنية، كما هو متعارف عليها كاحد السمات الأساسية للعمارة الأسلامية، في أغلب البحوث والدراسات السابقة للعمارة الإسلامية، من أمثال دراسة هشام عدنان العزاوي[5]، ناظم جواد كاظم[6]، وعبد الباقي ابراهيم[7]، هو ليس كذلك؛ إنما هي انعكاس لغياب أو ضعف تدخل السلطة الحكومية في تخطيط المدن التقليدية، وعدم وضع المعايير البنائية، أي عدم التدخل في تطبيق نظام (الإحياء)، وتركه لأفراد الأمة في أثناء ضعف الدولة سياسيا واقتصاديا، وعجزها عن القيام بذلك.

وللتدليل على ذلك:

- يمكن استقراء التحولات التاريخية المتعاقبة بين النمط العضوي غير المنتظم للنسيج الحضري والنمط الهندسي المنتظم، وتداخلهما أحيانا، وملاحظة أن هذه الحركية المستمرة لم تقتصر على العمارة الإسلامية، ولم تكن يوما من سماتها الأساسية المتفردة، كما يدعي البعض، بل الكثير. فالعمارة العراقية والمصرية القديمة، في ظل حضارة وادي الرافدين والحضارة الفرعونية كانت تتسم بالهندسية الصارمة، بسبب قوة سلطة الدولة، وهيمنتها على تخطيط المدن وإنشاء المباني. وهكذا الحال مع العمارة الإغريقية والرومانية في مراحل سطوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية. لاحظ الشكل (1,2).

ولكن بعد هرم هذه الحضارات، كما حصل للحضارة الأوربية في العصور الوسطى مثلا، وتدني بناها السياسية والاقتصادية، آلت إلى الأنماط العضوية في هيئاتها الحضرية، ذات الطرق الملتوية المتعرجة، فاقدة الكثير من هندسيتها الصارمة، كما تبدو في الشكل (3,4).

وليس صحيحا ما ينسب إلى الإسلام من تأثير سلبي في إسباغ المدن الأوربية الوسيطة بالنمط العضوي، كما يبينه برودبنت[2]، وغيره من المنظرين الغربيين، الذين يرومون تشويه الفكر الإسلامي، وتجميده عند حدود التراث المتحفي، وإبعاده عن منهجه في اختراق حدود الإبداع ومسايرة التطور التكنولوجي والمعرفي؛ إذ إن الإسلام لا يرفض النظام والتنظيم، والهندسة والتخطيط، ولكن السبب في عضوية هذه المدن الوسيطية يعود إلى تردي بناها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بتأثير الفترات المظلمة التي مرت بها. (راجع مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني للاطلاع

على ضعف سلطة الدولة وصعوبات سيطرتها على ولاياتها، فضلا عن تخطيط مدنها وأمصارها)[8].

ومن الأمثلة على الطروحات التي تفترض تأثير الدين الإسلامي في التحولات النمطية في هيئة النسيج الحضري الهندسية إلى النمط العضوي هو دراسة سلوى ميخائيل، الموسومة: المدينة والمسكن في الإسلام وعلاقتها بخصوصية الحياة العائلية كسلوك اجتماعي؛ حيث تبين تحول النمط الهندسي الصارم لمدينة دمشق المشيدة في القرن السابع الميلادي، كما تبدو في الشكل (5)، إلى النمط العضوي، المماثل لمدينة دلهي المشيدة في القرن السابع عشر الميلادي، لاحظ الشكل (6). وهي تعلل ذلك بتأثير الدين الإسلامي في كل من هاتين المدينتين، على الرغم من التفاوت في فترات نشوئهما. والصحيح إن ذلك ليس له علاقة بالإسلام، وما ينسب إليه من التأثير القصدي في عفوية النمو والتوسع العمراني، ونبذ التخطيط والتنظيم، بل إن ذلك جاء بسبب ضعف بنية الدولة السياسية والاقتصادية في فترات نشوء هذا النمط العضوي للنسيج الحضري، وترك التوسع لحاجة السكان إلى البناء، دون تدخل الدولة. كما إن ذلك ليس له علاقة بالظروف المناخية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، فقد كانت هندسية صارمة في ظل الدولة الرومانية القوية، وتحت نفس الظروف المناخية.

- إن نشوء المدن الإسلامية الأولى (البصرة والكوفة والفسطاط وواسط وبغداد وسر من رأى) كان على أسس تخطيطية واضحة، وذلك من خلال اختطاطها من قبل الأمير أو الوالي، وتقسيمها بين السكان بطرق هندسية منتظمة، كما توضحها المصادر التاريخية، والآثار المستديمة عن العمارة الأموية والعباسية، ولاسيما في الأندلس والمنطقة العربية. لاحظ الشكل (8).

ومن الجدير بالذكر أن المدن الإسلامية المستحدثة في مرحلة قوة البنية السياسية للدولة الإسلامية في العصور الأولى، كانت منتظمة ومخططة، على الرغم من تباين مستوياتها التمدنية، بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعصور المختلفة. فقد ابتدأت العمارة الإسلامية بسيطة لا تكاد تذكر لها أهمية في حياة المجتمع الإسلامي، في عصر النبوة والخلافة الراشدة، التي اهتمت بتثبيت أركان الدولة الإسلامية ونشر الرسالة الإسلامية. ثم أخذت اهتمامها تدريجيا أثناء حكم الأمويين، وبلغت ذروتها في العصر العباسي، حيث امتازت أنماطها التخطيطية والمعمارية بالهندسية الصارمة والمقياس الكبير، في مقاطع الأبنية العامة والطرق والساحات ومعسكرات الجيش، لاحظ الشكل (9) و(10). ثم انهارت هذه المقاييس بسقوط الدولة العباسية؛ فتحولت البنية التركيبية الهندسية للمدن الإسلامية، المعبرة عن قوة سلطة الدولة وحدة شوكتها، إلى بنية عضوية عشوائية، لا تعرف التخطيط، ولا تألف السيطرة المركزية طيلة فترة حكم الدولة العثمانية، حتى منتصف القرن التاسع عشر[9]، حيث حاولت تنظيم ذلك، ولكن لم يفسح لها المجال بسبب سقوطها.

وهكذا فليس صحيحا ما ينسب إلى المدينة الإسلامية من اتصافها وتفردها بالنسيج الحضري المتماسك، ذي الأشكال المتعرجة العشوائية، وما يفسره الباحثون بالتضامن الاجتماعي والتماسك العضوي بين أفراد المجتمع وتصديرها هذه الأنماط إلى الحضارات المجاورة.

الصحن الداخلي

إن كثافة النسيج الحضري للمدن التراثية، ولاسيما الحالة المتأخرة التي وصلت إلينا، كانت تعبيرا عن مستوى التطور التكنولوجي المتزامن مع مراحل نشوء هذا النمط التخطيطي والتصميمي، لمعالجة الظروف المناخية للأقاليم الجغرافية التي نشأت وترعرعت فيها.

وقد أستخدم هذا النمط التخطيطي والتصميمي "قبل ذلك . أي ظهور الإسلام . في عمارات الحضارات القديمة...، في العمارة المصرية وعمارة بلاد ما بين النهرين والعمارة اليونانية والرومانية والفارسية، وأخيرا الإسلامية"[10]؛ وذلك لملائمته لمختلف الظروف البيئية والأحوال المناخية؛ لاحظ **الشكل (11)**، بما يتناسب مع الإمكانيات التقنية للمواد الإنشائية وطرق الإنشاء، وهي غير لازمة إذا ما توفرت حلول جديدة للظروف البيئية المختلفة.

وإذا كانت المعالجات المعمارية والتخطيطية، للظروف المناخية والبيئية، تقتضي استخدام الأزقة الضيقة، (بغض النظر عن كونها هندسية صارمة في ظل الدولة القوية والتخطيط الهندسي المسبق أو كونها عضوية متعرجة في حالة ضعف الدولة وغياب التخطيط المسبق، كما هو مبين أعلاه) والصحن الداخلي، لتأمين الإنارة والتهوية بين الليل والنهار، في الصيف والشتاء، في البيئات المختلفة، فمن البديهي أن يكون هذا الصحن مركزيا في المبنى، تشترك فيه جميع الفضاءات؛ وهذه من السنن الكونية، التي يعتمد عليها النظام البنيوي الفيزيائي للكون والطبيعة، حيث خلق الله (سبحانه وتعالى) الكون، من الذرة إلى المجرة إلى ما فوقها، بنظام بنيوي موحد: من كواكب صغيرة فكبيرة، فعناقيد نجمية (تضم مجموعة من الكواكب)، فمجاميع عنقودية (تضم مجموعة من العناقيد النجمية)، (كما يسميها علماء الفلك)، بنظام مركزي موحد: تدور فيه الإلكترونات حول النواة في الذرة، وتدور الكواكب الصغيرة حول كوكب مركزي كبير في العنقود النجمي، وتدور العناقيد النجمية الصغيرة حول عنقود نجمي كبير في المجاميع العنقودية، وهكذا حتى الوصول إلى لبنات السماء الدنيا (كما يعتقد علماء الفلك الأمريكيون)[11]. فاعتماد الإنسان بناء بيئته الحضرية والمعمارية بالتمفصل حول نواة مركزية، يقع ضمن سياق كوني، يشترك فيه المجتمع الإسلامي مع غيره من المجتمعات البشرية، وهو من مقتضيات جعل الشيء المشترك بين العناصر المختلفة مركزيا لضمان قربه من الجميع، وذلك كله ضمن قانون الجذب العام ونظرية الطرد المركزي.

وفي هذا السياق يكون التفاف المصلين حول الإمام في المسجد، والتفاف مساجد المدينة حول مسجد جامع فيها، والتفاف جميع المساجد في العالم حول المسجد الحرام، وفيه يكون الطواف حول الكعبة؛ فهو ليس نمطا عمرانيا للعمارة الإسلامية، بل هي البنية الكونية الشاملة، التي تشترك فيها جميع مفردات وعناصر الكون، وهذا ما دعا إليه أغلب منظري العمارة الغربية في عصر النهضة، مثل ألبرتي وبلاديو، وفي ذلك يرى (Bruse Allsopp) : "أن العالم مصمم بنظام وأسلوب عقلاني منتظم، وعليه يمكن افتراض أن العمارة يجب أن تتوافق مع نظام الكون ولا تتناقض معه"[12].

وإذا كانت (الخصوصية)، التي اقترنت في معظم الدراسات والبحوث السابقة للعمارة الإسلامية تقتضي وجود الصحن الداخلي، فإن ذلك يبدو جليا في المساكن، لأهميتها في حياة الأسرة، وهي ليست بنفس الأهمية للمباني العامة، ومع ذلك نرى وجود الصحن الداخلي في مثل هذه المباني العامة، لأن الغرض الأساس منه تأمين مقتضيات بيئية ومناخية، وليس الخصوصية.

ومعنى ذلك أن الصحن الداخلي ليس له علاقة بـ(الخصوصية الإسلامية؛ وإن كانت قد تحققت من خلاله عرضا)، إذ إنه كان مستخدما بشكل واسع قبل الإسلام، بل وحتى في الحضارات الوثنية، إنما هو أحد المعالجات البيئية التي تتغير باستمرار، تبعا لتطور العلوم والتقنيات. أما الخصوصية، . بصفتها إحدى البنى العميقة بالغة الأهمية في العمارة الإسلامية . فيمكن تحقيقها بأساليب وأنماط تخطيطية

وتصميمية شتى، من غير ذلك الصحن الداخلي، الذي امتازت به الأنماط التراثية. فالخصوصية بنية عميقة ثابتة، والصحن الداخلي بنية سطحية متغيرة.

نظام الإحياء والتخطيط المسبق

والإحياء يقوم على "أن الحاجة إلى الأرض والسيطرة هما أساس تملكها"[9]، وله عدة مقاصد شرعية، أهمها:

أ- إن الطبيعة مسخرة لكل الناس، لاعتمارها والانتفاع بخيراتها، استدامة لحياتهم، وتمكينا إياهم لعبادة الله. **(وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا...)** (الجاثية- من الآية 13).

ب- إن الناس شركاء فيما آتاهم الله في الطبيعة، ولذلك فإن للإنسان حق السكن وعمارة الأرض: (من أحيا أرضا ميتة فهي له)، وليس هناك فضل لطبقة على أخرى، ولا لفئة على غيرها ولا لفرد على آخر.

إن (نظام الإحياء)، كونه أحد البنى العميقة للعمارة الإسلامية، لم يتم التحول عنه على امتداد العصور الإسلامية، وإذا ما حصل تغير إنما هو في أنماط تطبيقه بين عصر وآخر، بصفتها بنىً سطحيةً، تتغير بتغير الزمان والمكان. فقد كان نظام (الإحياء) في المدينة الإسلامية في عصر صدر الإسلام يتم من قبل الأفراد، أو الإقطاع من قبل الإمام، نظرا لاتساع الأراضي الشاغرة، وانعدام التنافس بين الأفراد، بسبب انشغالهم في الجهاد، وبساطة الحاجات الأساسية للحياة، والاستواء على المنهج السليم في البناء، امتثالا لقوله (ص): (النفقة كلها في سبيل الله إلا البناء فلا خير فيه) (الترمذي، محمد ابن عيسى. بلا تاريخ). ولمنع سوء استخدام (الإحياء) من قبل الأفراد، فقد نهى الخليفة عمر ابن الخطاب (رض) عن الاحتجار، ثم حُدِّد بثلاث سنوات، لمنع الاحتكار، فكان التقييد الأول لتطبيق لنظام (الإحياء)، وليس لترك العمل به (أنس ، مالك. بلا تاريخ). والاحتجار: هو تعليم الأرض الموات أو الأرض المقطعة، بغية البدء في إحياءها. وقد يكون التعليم بوضع علامات من الحجارة أو التراب أو غرس أخشاب أو تسوير الأرض بحائط أو شوك أو ما شابه ذلك، ليستدل على حدودها "[9]. وبعد اتساع الدولة الإسلامية، وتعدد استعمالات الأرض في المدن، من جهة، ولغرض تحقيق المساواة والعدالة بين الأفراد في حرية (الإحياء)، وضمان السكن للجميع، من جهة ثانية؛ فقد استخدم (نظام الخِطَّة)[13]؛ أي قيام الدولة بإحياء المنطقة المنتخبة لإنشاء المدينة، وتقسيمها إلى خِطط، توزع على القبائل والأعراق لمختلفة، يقوم بتقسيمها الأمراء والقادة المحليون، كما حدث في البصرة والكوفة وواسط والفسطاط.

وقد شهدت المراحل التاريخية المختلفة في حياة المدن الإسلامية واعتمارها تناوبا بين تنظيم (الإحياء) من قبل الدولة تارة، وبين الأفراد تارة أخرى. فحينما تكون الدولة نافذة السلطة، عالية الهمة، مستقرة الأمصار، آمنة الحدود، كما في العصور الأموية والعباسية مثلا، يكون الإحياء من قبل الدولة، فيستخدم التخطيط المسبق، والتنظيم الهندسي المنسق، والتوزيع المتجانس لاستعمالات الأرض المختلفة، والأشكال المنتظمة للمباني، خارجيا وداخليا، كما في بناء مدينة بغداد المدورة وسر من رأى، وغيرها، كما لاحظنا ذلك أعلاه.

أما في عصور ضعف الدولة الإسلامية اقتصاديا وسياسيا وإداريا وعسكريا، فلم تعد هناك القدرة على تنظيم وتخطيط المدن، ووضع القوانين التخطيطية والعمرانية، فاعتمد نظام الإحياء من قبل الأفراد، وذلك بالتوسع العمراني فرديا، كلما دعت الحاجة لذلك، ولاسيما أن ذلك لا يتعارض مع بساطة الحياة المدنية، وسماحية الأنظمة العمرانية بالنمو العضوي، وعدم وجود أضرار واضحة لذلك؛ كما هو الحال في عصر الدولة العثمانية، وتدهور أوضاعها الاقتصادية

والسياسية، وتنامي قوة أعدائها، وإرهاقها بالحروب المتوالية، وضعف قاعدتها في الصناعات والعلوم الطبيعية[8].

أما في العصر الحديث، وبعد توسع الخدمات التحتية للمدينة، وتوسع الحاجات الإنسانية بتأثير التطور التكنولوجي، فقد عادت الحاجة إلى قيام الدولة بنظام (الإحياء) بشكل أوسع، والحاجة لتنظيمها التصاميم الأساسية والقطاعية والتفصيلية، ووضع الضوابط البنائية للمناطق المختلفة. إن ذلك ليس تجميدا (لنظام الإحياء)، إنما هو تطور في البنية السطحية، المنبثقة عن هذه البنية العميقة، عملا بالسياسة الشرعية، التي لم تلغ (حرية الإحياء)، بل كانت الدولة هي القائم بالإحياء، تحقيقا للعدالة والمساواة بين الناس.

إن ترك العمل بنظام (الإحياء) من قبل الدولة، وإطلاق الحرية الفردية الذاتية للإنسان المسلم في (الإحياء) داخل المدن، سواء كانت في الأغراض السكنية أم الصناعية أم التجارية أم غيرها، وتقييدها بالحرية الجمعية، وضرورة عدم الضرار والإضرار بالمجتمع، دون ضابط لها من قبل الدولة، كما يرتئي الكثير من الباحثين في نظرية العمارة الإسلامية[14] له آثاره السلبية الكثيرة:

- فسح المجال لسوء التفسير للضرر والضرار من قبل الأفراد، والتداخل بين مصلحة الفرد والجماعة، وبالتالي حصول المشاكل الاجتماعية، نتيجة اختلال التوازن بين حرية الفرد وحقوق الجماعة.
- الفوضى التخطيطية والتصميمية والمعمارية للمدينة والعمارة، وبالتالي التشويه الحضاري للعمارة، بأبعادها الأربعة.
- تعذر مد شبكات الخدمات التحتية، التي تتطلب التخطيط المسبق، وتحديد الحاجات المحتملة لكل منها في المناطق المختلفة.
- تعذر السيطرة على التوسع المنظم للعمران، والنمو الحضري المتوازن، الذي يتطلب تخطيطا مسبقا، متسقا مع البنية الكونية لنمو الإحياء، ابتداء من الخلية الحية، فالنسيج العضوي، فالعضو، فالجهاز، فالجسم عموما.

ومن الجدير بالذكر أن التخطيط المسبق لا يلغي الحرية الفردية، بل انه يسمح بقدر من المشاركة في إبداء الرأي والمشورة في مرحلة أعداد التصاميم الأساسية والقطاعية، والقوانين التخطيطية والضوابط العامة[15]. كما انه يتيح لها المجال في التصميم المعماري للأبنية الفردية، وإعداد تصاميمها الداخلية والخارجية، بالقدر الذي يحقق المنافع المبتغاة دون إحداث ضرر للجار، من ناحية فتح النوافذ والأشراف على حدود الحرمات الشخصية له، أو الإضرار به بالروائح الكريهة المستديمة، أو إحداث الاهتزازات والأصوات المزعجة، أو منع الهواء والشمس والقمر والنور؛ بالاستعلاء عليه بالبنيان[16].

الاستنتاجات

فإن العودة إلى روح البيئة الإسلامية في المدينة والعمارة لا يقتضي العودة إلى أحد أنماطها التراثية التاريخية، التي لا تنسجم ومتطلبات العصر الحديث أو العصور المستقبلية، كما ورد في معظم الدراسات المهتمة بالعمارة الاسلامية، إنما يتم من خلال الرجوع إلى البنى العميقة الثابتة للعمارة الإسلامية، التي تضمن بناء العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والجمالية للمدينة الإسلامية وعناصرها المعمارية، وتبعث فيها عبق الحياة الإسلامية النظيفة التي تعجز عنها العناصر التراثية للموروث العمراني ومنها الهيئة العضوية للنسيج الحضري، بتعارضها مع مستلزمات الحياة العصرية، كالسيارة وخدمات البنى التحتية، ومعطيات المواد الإنشائية الحديثة ووسائل البناء والإنشاء المعاصر.

وهكذا فقد خلص البحث بمجموعة من الاستنتاجات:

- ترتبط هوية العمارة الإسلامية بالخصائص الجوهرية العميقة لحياة المجتمع الإسلامي الذي تخدمه، وليس في الموروث العمراني؛ التخطيطي والمعماري، الذي كان نتيجة لظروف مكانية وتزامنية ولدته.
- تمثل عضوية النسيج الحضري وتعرج أزقته وإلتوائها انعكاسا لغياب أو ضعف السلطة المركزية، وعدم قدرتها على إعداد التخطيط المسبق للمدن والمحلات، ولم تكن مقصدا تخطيطيا أو معماريا؛ في حين يكون النسيج الحضري الهندسي الصارم ممثلا لقوة الدولة وسلطتها وسيطرتها على تاسيس المدن ونموها وتوسعها بتخطيط مسبق يبتدأ بالمخطط الشامل نزولا الى المخططات القطاعية والتفصيلية.
- يمثل النسيج الحضري المتضام، والفناءات الداخلية حلولا مناخية لظروف زمانية ومكانية، تناسب مستوى التطور التكنولوجي وقتذاك، بصرف النظر عن كونها هندسية صارمة أو عضوية متعرجة، ولم يكن استجابة لمتطلبات إسلامية أو عربية، كما تؤكد معظم الدراسات السابقة؛ فالصحن الداخلي هو جزء من منظومة معالجة بيئية مناخية للعمارة التقليدية، سواءا في النسيج العضوي أم النسيج الهندسي، وليس له علاقة بالخصوصية الاسلامية، وإن كانت قد تحققت به، حيث يمكن تحقيق هذه الخصوصية دون استخدام لهذا الصحن الداخلي.
- إن مفهوم التراث يقع ضمن مستوى النصوص المعمارية، كونه نتاجا ماديا يمثل زمانه ومكانه، ولا يمكن الاستعانة به في تحديد ملامح هوية العمارة الإسلامية، كونه متغيرا بشكل مستمر على امتداد الزمان والمكان. وهكذا فإن جميع الأنماط المعمارية أعلاه يمكن أن تتغير بتغير الظروف التزامنية، دون التأثير على هوية العمارة الإسلامية.
- إن النسيج الحضري المتضام المنشود في المناطق التقليدية من مدننا الإسلامية، لا يستطيع أن يؤمن، في الوقت الحاضر، الحياة الاجتماعية السليمة التي يصبو إليها طلاب العودة إلى إطلاق العفوية الفردية في البناء والتعمير، وإلقاء المسؤولية في تنفيذ الخدمات العامة والخاصة على عاتق الفرق الاجتماعية، (كما يدعو اليها جميل عبد القادر أكبر، في كتابه عمارة الأرض في الإسلام، وهي فرق اجتماعية خيرية تتشكل في كل مدينة ومحلة سكنية، تقوم بتنظيم المدينة والمحلة وتوفير خدمات البنى التحتية لها وتسيطر على توزيع الاراضي بين سكانها وتؤمن توسعها المستقبلي) بعيدا عن تدخل الدولة وتحملها مسؤولية التخطيط المسبق للمدينة الإسلامية، ابتداء بالمخطط العام؛ ونزولا إلى المخططات التفصيلية والمعايير البنائية.

المصادر

.1 كيرزويل، اديث. عصر البنيوية . من ليفي شتراوس إلى فوكو. بغداد، سلسلة كتب تصدر عن دار آفاق عربية 9l10، ترجمة جابر عصفور، 1985.

2. Broadbent, Geoffery. 1990. Emerging Concepts in Urban Space Design. London, Van Nostrand Reinbold Co. Ltd.

.3 السامرائي، رشيد حميد، 2003، بنية العمارة في ضوء التصور الاسلامي، بغداد، جامعة بغداد، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، أطروحة دكتوراه غير منشورة.

.4 العمري، حفصة رمزي. 2000. أثر الدين الإسلامي على تشكيل أنماط أبنية العمران. بغداد،

جامعة بغداد، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، أطروحة دكتوراه غير منشورة.

5. العزاوي، هشام عدنان. اثر تغير البنية الفكرية على هيئة النسيج الحضري. دراسة استقرائية للعلاقة بين النظم المعرفية وأنماط الهيئة الحضرية. بغداد، جامعة بغداد، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 1418 هـ / 1998

6. كاظم، ناظم جواد. 1997. المدينة بين الروح والمادة، بحث في الثنوية الديناميكية. بغداد، جامعة بغداد، كلية الهندسة، القسم المعماري، رسالة ماجستير غير منشورة.

7. إبراهيم، عبد الباقي. 1986. المنظور الإسلامي للنظرية المعمارية. القاهرة، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية.

8. عبد المجيد، عبد الحميد. 1406 هـ. مذكراتي السياسية (السلطان عبد الحميد الثاني). بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة.

9. أكبر، جميل عبد القادر. 1998. عمارة الأرض في الإسلام. مقارنة الشريعة بأنظمة العمران الوضعية. لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة.

10. مصطفى، صالح لمعي. 1986. الشخصية الإسلامية في التصميم المعماري للمسكن ذي الفناء(الصحن). في: الإسكان في المدينة الإسلامية، ندوة أنقرة. 17-21 شوال 1404 هـ/ 25-16 يوليو 1984، جمهورية مصر العربية، منظمة العواصم والمدن الإسلامية، إعداد مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، مطبعة انترناشيونال برس، الطبعة الأولى.

11. الراشد، محمد احمد. 1992. صناعة الحياة. الإمارات العربية المتحدة، دار المنطلق لنشر وتوزيع الكتب والقرطاسية، الطبعة الثانية 1413 هـ.

12. Norberg-Schulz, Christian. 1985. The Architecture of Unity. In Proceeding of an International Seminar, Held in Spain, Granada, April 21-25.

13. الهذلول، صالح بن علي. المدينة العربية الإسلامية . اثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية. المملكة العربية السعودية، الرياض، دار السنين، 1994م.

14. البارودي، محمد خيري. تحدي المحاكاة المعاصرة للتراث المعماري العربي الإسلامي. ورقة قدمت إلى: المؤتمر المعماري الأول لنقابة المهندسين الأردنيين، العمارة العربية المعاصرة، إشكالية الهوية، عمان، أيلول، 1988.

15. قانون ادارة البلديات، رقم (165)، لسنة 1964 المعدل.

16. الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن ابن احمد. 1408 هـ. جامع العلوم والحكم. بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى،. ج1.

مجلة تكريت للعلوم الهندسية/المجلد 19/العدد 1/ اذار 2012، (1-12)

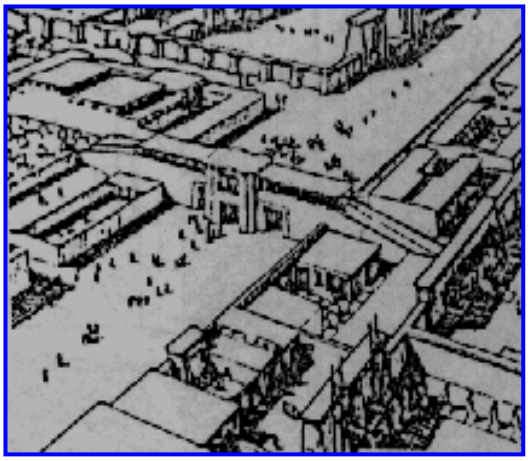

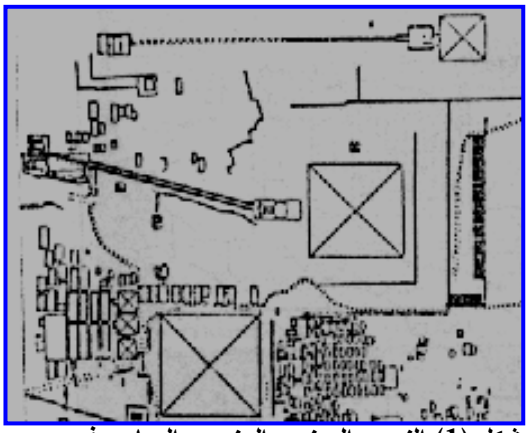

شكل (1) النسيج الحضري الهندسي الصارم، في أثناء قوة السلطة المركزية، والأهتمام بالتخطيط المسبق. فوق: مدن حضارة مصر القديمة أسفل: مدن حضارة العراق القديمة (بابل وأور)

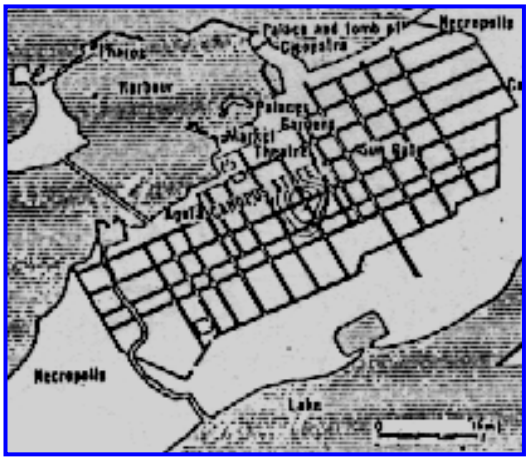

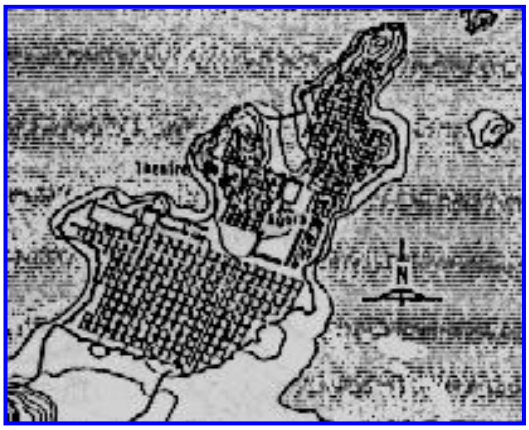

شكل (2) النسيج الحضري الهندسي الصارم لمدن الأغريق (الاسكندرية وبرين)، في أثناء قوة السلطة المركزية، والأهتمام بالتخطيط المسبق، على الرغم من قساوة الظروف البيئية والطوبوغرافية المحيطة

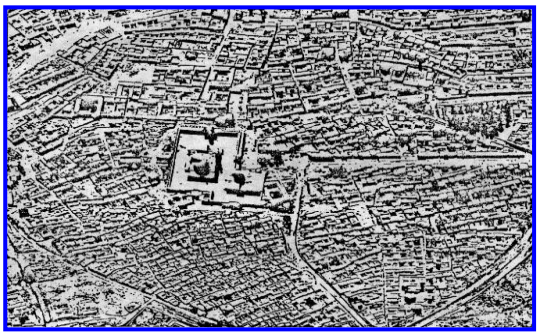

شكل (3) النسيج الحضري العضوي في أحد المدن الإسلامية (سامراء) . ويتضح فيها تراص الكتل البنائية وضيق الأزقة وانحنائها وتعرجها

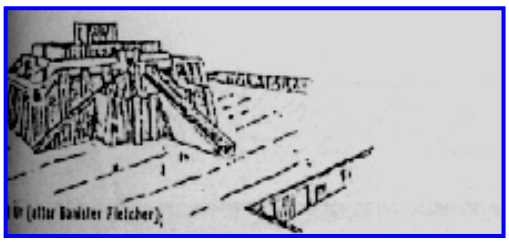

مجلة تكريت للعلوم الهندسية/المجلد 19/العدد 1/ اذار 2012، (1-12)

شكل (4)

أحد مدن العصور الوسطى في أوربا، في أثناء ضعف السلطة الحكومية وانعكاس ذلك على النمو العضوي للنسيج الحضري لها بسبب غياب التخطيط المسبق والتنظيم العمراني،

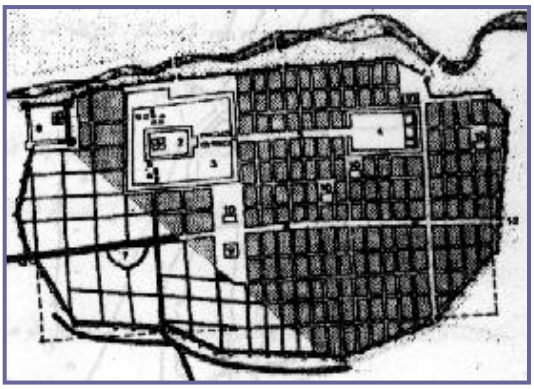

شكل (5)

مدينة دمشق الرومانية في القرن السابع

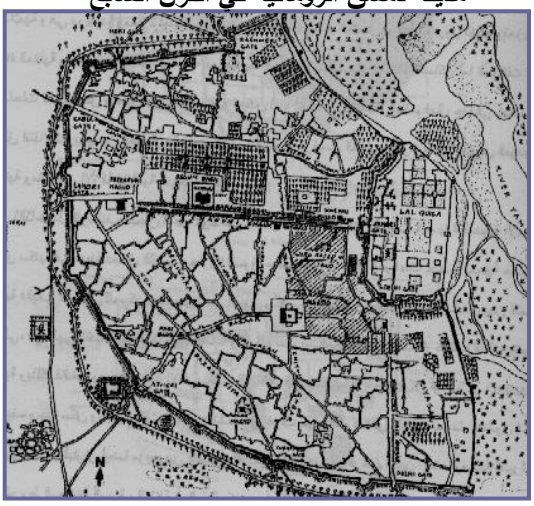

شكل (6)

مخطط مدينة دلهي القديمة (شاه جهان أباد) في القرن الثامن عشر

شكل (7)

مخطط مدينة دمشق القديمة الاسلامية

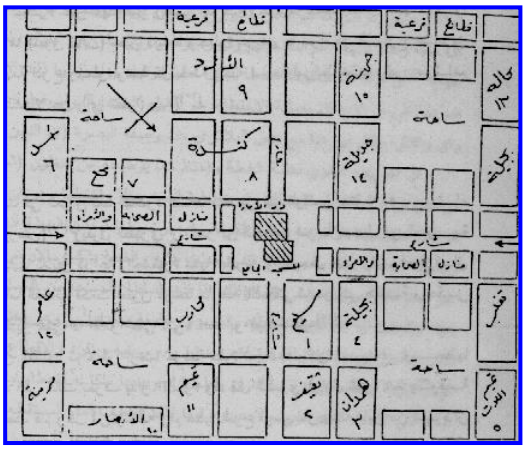

شكل (8)

مخطط مدينة الكوفة كما وضعه د. كاظم الجنابي

شكل (9)

النسيج الحضري الهندسي المنتظم في مدينة سر من رأى العباسية.

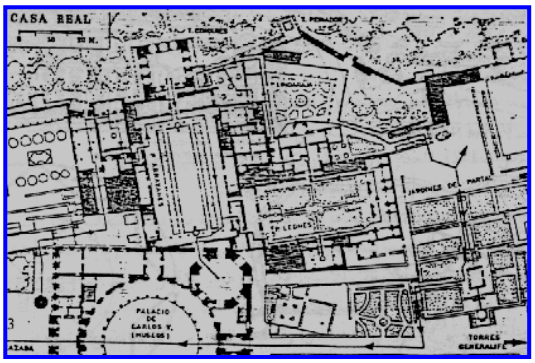

شكل (10) النسيج الحضري الهندسي المنتظم في مدن الأندلس (قصر الحمراء).

العمارة اليونانية القديمة

مخطط الطابق الأرضي

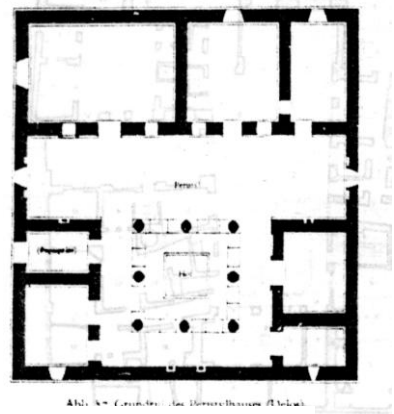

مخطط الطابق العلوي

مخطط أحد المنازل في مدينة اور السومرية

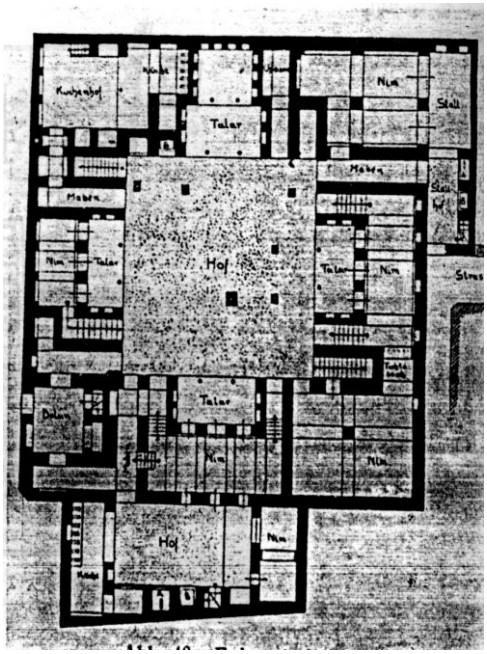

شكل (11) الصحن الداخلي في مخططات العمارات القديمة (السومرية واليونانية)